التحرير المالي و عدوى الازمات (ازمة الرهن العقاري)

Libéralisation financière et infection de crise (crise hypothécaire)

Financial liberalization and crisis infection (mortgage crisis.)

الزهرة بن بريكة
استاذة محاضرأ
جامعة محمد خيضر بسكرة
z.benbraika@univ-biskra.dz
0664074328

فريدة تلي
طالبة دكتوراه
جامعة محمد خيضر بسكرة
foufatell@yahoo.fr
0662094168

ملخص:
ان استقرار اي قطاع مالي سواء كان محلي او خارجي مهم من اجل اتخاذ القرارات الاقتصادية لذلك فان هذه الورقة البحثية جاءت لتسليط الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالتحرير المالي ، و عند اعتماده بطريقة غير وقائية ينجم عنه ازمات مالية ، فالعولمة و التوريق القروض المصرفية تواجه تحديات كبرى في الشفافية و الافصاح و كذلك الخطر المعنوي، فالتحرير المالي ان لم يتبع فيه الاجراءات بطريقة صحيحة و محكمة يكون خطر على الاستقرار المالي و القطاع المالي ككل .
الكلمات المفتاحية : التحرير المالي ، التحرير المالي المحلي ، الازمات المالية ، ازمة الرهن العقاري ، حساب راس المال.

Résume :
La stabilité de tout le secteur financier, qu'il soit local ou étranger important pour conséquent de prise de décision économique, cet article était de faire la lumière sur certains des concepts de libéralisation financière, et quand adoptée dans un non-préemptive résultant des crises financières, la mondialisation et de la titrisation de prêts bancaires face à de grands défis dans Alchweviy et de divulgation, ainsi que l'aléa moral, la libéralisation financière que la procédure est suivie correctement et ne pas la cour est un risque pour la stabilité financière et Alqkaa financier dans son ensemble
Mots clés: libéralisation financière, Les crises financière, la crise hypothécaire

Abstract :

The stability of any financial sector, whether local or external, is important for economic decision making, so this paper came to shed light on some concepts related to financial liberalization and when adopted in a non-preventive manner that results in financial crises. Globalization and Securitization Bank loans face major challenges In transparency and disclosure as well as moral hazard, financial liberalization if not followed by the procedures in a correct manner and the court is a risk to financial stability and the financial sector as a whole.
Keywords: financial liberalization, local financial liberalization, financial crises, mortgage crisis, capital account

مقدمة:

يعتبر التحرير المالي أداة إستغلتها العديد من الدول النامة في إجراءات إصلاحات في القطاع المالي و ذلك بالإنتقال من الإقتصاد المكبح بالقوانين و القيود الى الإقتصاد الحر (اقتصاد السوق) . فالتحرير المالي أو المصرفي تضمن تطبيق عناصره الثلاثة و ذلك من خلال تحرير اسعار الفائدة و تسقيف القروض و تحرير الاسواق المالية و حساب راس المال .
و تعود فكرة التحرير المالي الى أعمال كل من E.SHAW et R.Mc.KINNON سنة 1973 اللذان انتقدا فكرة الكبح المالي المفروض على القطاع المالي و المصرفي في الدول النامية خاصة لذلك رأو ان سياسة انتهاج التحرير المالي هي الامثل من اجل تحسين أنظمتها المالية و المصرفية و تعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي تعود بالفائدة على هذه الدول. و على هذا الاساس تسعى ورقتنا البحثية الى ابراز مفهوم التحرير المالي ، و اهدافه ، و عناصره . و كذلك الاجراءات التي يجب اتباعها حتى لا نقع في ازمات مالية قد تطيح بالنظام المالي للدول ازاء اتباع السيئ لسياسة التحرير المالي

أولا: ماهية التحرير المالي :

بدا تبلور مفهوم التحرير المالي منذ بداية السبعينيات و كان اول من اشار اليه كل من الاقتصاديين (R.Mc.KINNONO) و (E .SHOW) سنة 1973 اللذان إعتبرا ان مجموعة الاجراءات المفروضة على القطاع المالي بالكبح المالي ، لذا دعى الى فكرة التحرير المالي و الذي يعتبر وسيلة لتطوير القطاع المالي .

1-1- تعريف التحرير المالي:

يعتبر التحرير المالي إعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام و حرية كبيرة في ادارة انشطتها المالية ، من خلال الغاء الضوابط على العمل المصرفي[1]. كما يمكن القول ان التحرير المالي هو مجموعة من الاجراءات التي تعمل على تطوير الاسواق المالية ، و تطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية ، و انشاء نظام اشرافي قوي[2] . كما يتمثل تحرير حساب راس المال في سياسة تنتهجها الحكومات تعطي بموجبها الحق للمستثمرين الاجانب في شراء الاسهم و السندات على مستوى الاسواق المحلية ، و في الوقت ذاته تمنح المستثمرين المحليين الحق في تداول الاوراق المالية الاجنبية[3].
من خلال التعاريف السابقة لمفهوم التحرير المالي يمكن أن نعرفه على انه : تخليص المؤسسات المالية و المصرفية من جميع القيود المفروضة علها من قوانين و اجراءات التي تكبح من اداء نشاطها بحرية .

2-1- اهداف التحرير المالي :

تعتبر هذه الاهداف التي ساهمت في تطوير القطاع المالي من اجل زيادة الاستثمار و هي[4] :

- تعبئة الادخار المحلي و الاجنبي لتمويل الاقتصادي عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين اسواق المال المحلية و الاجنبية من اجل جلب اموال لتمويل الاستثمار.
- استعمال خدمات مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية خاصة مع دخول لعدة دول نامية الى المنظمة العالمية للتجارة .
- رفع فعالية الاسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية ، و عليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض و تمويل اجنبية و خلق فرص استثمار جديدة .
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية و حركة رؤوس الاموال ، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات اسعار الصرف و اسعار الفائدة .

3- 1مبادئ التحرير المالي:

يقوم على مبادئين رئيسيين هما[5]:

أ- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية ، بالتوفيق بين الادخار و الاستثمار عن طريق معدلات الفائدة برفع للادخار وخفضها للاستثمار.

ب- تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الاموال و الطلب عليها للاستثمار ، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك والانفاق الاستثماري و عليه فزيادة الاموال الموجهة للقروض يؤدي الى زيادة الاستثمار ، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي

ثانيا:. متطلبات وعناصر التحرير المالي :

يعتبر التحرير المالي الغاء القيود المفروضة على النظام المالي و المتمثلة[6]:

- التحديد الاداري لأسعار الفائدة.
- القيود المفروضة على حركة رؤوس الاموال.
- سياسة توجيه و تأطير القروض.
- الحواجز الموضوعة امام دخول البنوك و المؤسسات المالية الاجنبية لسوق المالي المحلي .

2-1- متطلبات نجاح التحرير المالي:

يعد التحرير المالي ذو اهمية كبيرة في تطوير النظام المالي و لكي يتحقق و ينجح يجب توفر مجموعة من المتطلبات و تتمثل في[7] :

- **ضمان المنافسة** : ان التحرير المالي يتطلب الغاء المعوقات امام عملية المنافسة.
- **ضمان عدم تجزئة السوق :** ان تجاه المشروعات الى التعامل مع البعض المؤسسات المالية و المصرفية دون الاخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات لمصارف قد تؤدي الى عدم تكامل السوق ، و لذا يجب اعطاء تسهيلات لمنح التراخيص و تسهيل عمليات الاندماج و فتح فروع مصرفية جديدة.
- **يجب الابتعاد عن التميز في عمليات الائتمان و منع تقديم اسعار فائدة اقل من معدلات السائدة في السوق :** و من ثم فالسياسة المثلى في الاصلاح يجب ان تعمل على تثبيت مستوى الاسعار (التضخم) و التخلص من عبء الاحتياط على البنوك التجارية و الالغاء التدريجي بكل انواع اعانات الائتمان.
- **يتضح في السياسات النقدية و المالية الواجب اتباعها الغاء المزيد من الاعانات المالية** : و لوائح اسعار الفائدة و تسهيلات الائتمان الخاصة و ان يسمح البنك المركزي باستعمال سياسة الخصم و سياسة السوق المفتوحة .

2-2- عناصر التحرير المالي:

يشتمل التحرير المالي على ثلاث عناصر ، و هذه العناصر تكون مؤشر يسمح بقياس درجة التحرير المالي في الاقتصاد فهي تتمثل في[8] :

أ. تحري النظام المالي الداخلي (المحلي) (LSFI) .

ب. تحرير السوق المالي(LMF) .

ج. تحرير حساب راس المال(LCC)

و سوف نتطرق الى شرح كل عنصر على حدا كالاتي :

أ. **تحرير النظام المالي الداخلي (المحلي)** (LSFI): يشمل ثلاث متغيرات اساسية و هي :

-اسعار الفائدة : عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لاسعار الفائدة الدائنة و المدينة و تركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الاموال و الطلب عليها للاستثمار ، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاتك و الانفاق الاستثماري ، و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي و لا يمطن ان يتحدث هذا مالم تثبت الاسعار عند حد معين.

-تحرير الائتمان : وهذا بالحد عن الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة ، و كذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الاخرى ، و ثانيا الغاء الاحتياطات الاجبارية المغالي فيها على البنوك و تحرير المنافسة البنكية بالغاء و ازالة القيود و العراقيل التي تعيق انشاء البنوك المحلية و الاجنبية حيث تدعم بحوث استندت الى مجموعة مختلفة من الاساليب بما في ذلك الدراسات القطرية فكرة انه كلما اتسع نطاق وجود البنوك الاجنبية في بلد ما تحسن نوعية الخدمات المالية و زادت كفاءة الوساطة المالية.

-الغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية : اعطاء فرصة للبنوك لتحسين اداءها و تسييرها خاصة في ظل المنافسة الشديدة ، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين ، و العمل على جلب اكبر عدد من المدخرا ت، عندما يتحكم في اسعار الفائدة و العملات [9].

ب. **تحرير الاسواق المالية (LMF)** :يتم بواسطته ازالة القيود و العراقيل المفروضة ضد حيازة و امتلاك المستثمر الاجنبي للاوراق المالية للمنشآت و المؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولات و الحد من اجبارية توطين راس المال و اقساط الارباح و الفوائد[10].

ج. **تحرير حساب راس المال (LCC)** :يتضمن العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب راس المال ، و عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية ، كذلك يتضمن تحرير تدفقات رؤوس المال من و الى الاقتصاد ، و حرية التعامل بمختلف اشكال رؤوس الاموال كالاستثمارات الاجنبية المباشرة و استثمارات المحافظ المالية كالاسهم و السندات و المعاملات المتعلقة بالثروات الشخصية و المعاملات المتعلقة بالديون كالقروض البنكية و الالتزامات و التسهيلات الائتمانية المقدمة من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، و الديون المستحقة على الديون الجديدة و التعامل النقدي[11].

كما يمكن تلخيص معادلة التحرير المالي كالتالي[12] :

LF= 1/3LSFI+1/3LMF+1/3LCC

2-3- اجراءات التحرير المالي :

تختلف اساليب تحرير القطاع المالي من بلد الى آخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة ، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية ، أو تشجيع المنافسة في القطاع المالي ، او تحسين البنية التحتية و تطوير الاسواق المالية ، او دعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل التنظيمي ، على العموم يمكن تلخيص هذه الاجراءات في النقاط التالية[13] :

- الغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحريكها و ازالة السقوف المفروضة عليها.
- الغاء القواعد الادارية المطبقة على البنوك معينة مثل السقوف الائتمانية و الاحتياطي القانوني.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- تدعيم استقلالية البنوك و المؤسسات المالية في اتخاذ قرارتها وفقا لقواعد السوق.
- اعادة هيكلة البنوك القطاع العام و فتح ملكيتها امام القطاع الخاص الوطني و الاجنبي.
- السماح بانشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني و الاجنبي ، و السماح بفتح فروع للبنوك الاجنبية.
- تعليل الحواجز امام الانضمام و الدخول الى السوق المصرفي و تسهيل اجراءات الانسحاب منه

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات و زيادة اوجه الحماية للمودعين و المستثمرين.
- اطلاق حرية تحديد العمولات و تسعير الخدمات مصرفية.
- اعادة تكوين راس المال البنوك (اعادة رسملة البنوك).
- تدعيم الاشراف و الرقابة للمحافظة على الانظباط السوق المصرفي .

ثالثا: معايير تصنيف التحرير المالي:

لقد تم التطرق الى عناصر التحرير المالي و بناءا عليها يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل .

3-1- معايير تصنيف درجة التحرير المالي:

يمكن حصر المعاير مع العبارات الشارحة لها في الجدول التالي

الجدول رقم (01): جدول يوضح معايير تصنيف درجة التحرير المالي

القطاع المالي الداخلي
التحرير الكامل
عدم التدخل في تحديد اسعار الفائدة الدائنة و المدينة الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك تجارية معقول عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات مالية اجنبية
التحرير الجزئي
لايوجد تدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و مدينة احتياطي الاجباري المفروض على البنوك تجارية معقول عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات مالية اجنبية
السوق المالي
التحرير الكامل
يسمح للمستثمرين الاجانب بتملك الاسهم و الادوات المالية المحلية يمطن من استرجاع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في الداخل خلال السنتين الاوليتان للاستثمار
التحرير الجزئي
المستثمرين الاجانب ليس مسموح لهم بتملك اكثر من 49 % من اسهم المؤسسات المحلية يوجد قيود على دخول بعص القطاعات الاقتصادية يمطن استرجاع رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في الدخل و لكن بعد مرور سنتينمن الاستثمار
حساب راس المال
التحرير المالي
السماح للبنوك و المؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج اي تحرير التدفقات المالية لا يوجد قيود على التعامل في النقد الاجنبي و عدم تدخل السلطات في تحديد سعر الصرف العملة المحلية لا يوجد سعر الصرف خاص على الحساب الجاري و لا على حساب راس المال
التحرير الجزئي
غير مسموح للبنوك و المؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج اي تقييد التدفقات المالية وجود قيود على التعامل في النقد الاجنبي تطبيق سعر الصرف خاص على الحساب الجاري و حساب راس المال

المصدر: -فاطمة بوسالم ، اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – حالة الجزائر -، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011/2010، ص ، 183.

2-3- مخاطر التحرير المالي:

يؤدي التحرير المالي الى تدويل و انتقال ازمات البنوك و الازمات المالية ، و لعل ذلك من اهم التحديات و الاثار السلبية للتحرير المالي ، حيث حدثت في عقد التسعينيات ازمات بنكية و مالية في ما لا يقل عن ثلث الدول الاعضاء في الصندوق النقد الدولي ، و قد تصاعدت ازمات البنوك و الازمات المالية في جنوب شرق آسيا و امريكا اللاتنية و الولايات المتحدة الامريكية كندا و شمال اوربا و افريقيا فضلا عن الازمات التي واجهتها البنوك رو سيا و دول شرق وسط اوربا و قد حدثت كل تلك الازمات في ظل التحرير المالي و العولمة ، حيث كانت لهذه الازمات تاثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها بل و امتد تاثيرها السلبي على نظام المالي في البلاد الاخرى[14].

3-3- الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي:

يزعم منتقدو التحرير المالي بانه يزيد من خطر التعرض للهجمات المضاربة و يرفع من تعرض البلد للصدمات و لهروب راس المال . و بحسب (GRIDLOW ;2001) فانه تم اقتياد البلدان النامية خلال سنوات 1980 و بداية 1990 الى الايمان بان الاستثمار الاجنبي في صورة اسهم و سندات متداولة داخل الاسواق المحلية يتميز في طبيعة بالاستقرار على المدى الطويل مقارنة بالقروض المصرفية الاجنبية التي اجتذبتها خلال سنوات 1970 و مع ذلك ، فقد ادت حالات هروب رؤوس الاموال من الاسواق الناشئة في أواخر سنوات 1990 الى تكذيب هذه الاسطورة . و في دراسة اخرى لاحظ Baldacci , De (Mello , and Combini, 2000) زيادة الازمات المالية بعد انتهاج المكسيك سياسة التحرير المالي قد تسبب في احداث طفرات و انهيارات عميقة داخل الاسواق الناشئة ، يقول (Stiglitz et al ,1994) بان عدم تماثل المعلومات و الذي يعتبر سمة خاصة بالاسواق المالية و المعاملات في البلدان النامية من شانه ان يضر بعملية التحرير و يعتبرون كذلك انه مقارنة بنظيراتها المتقدمة ، نجد الاسواق الناشئة نفسها عاجزة عن تجميع المعلومات ذات صلة بالمعاملات المالية و بالتالي لا يمكن ضمان تدفق راس المال الى حيث تفوق انتاجية الحديثة تكلفة الفرصة البديلة[15] .

رابعا: التحرير المالي و عدوى الازمات المالية:

نظريا التحرير المالي يؤدي الى تحرير القطاع المالي و التخلص من القيود و القوانين و هذا يؤدي بدوره الى على ارض الواقع الى وقوع ازمات من دولة الى اخرى ، و سوف نوضح العلاقة بين التحرير المالي و الازمات المالية و الانتشارها .

1.4 تعريف الازمات المالية : تعرف الازمة المالية او المصرفية على انها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا او جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الاصدار ، أسعار الاسهم و السندات ، و كذلك إعتمادات الودائع المصرفية ، معدل الصرف [16] . كما يمكن تعريف الازمة المالية على انها تدهور او انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الاصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد القومي ، و الانخفاض الناتج عن ذلك في سعر الاصل بقلل النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تاثيره على قرارات المستهلكين الافراد ، و الشركات و بشكل غير مباشر من خلال تاثيرها على اسعار باقي الاصول الاخرى و الموازنات المالية للوسطاء الماليون مثل البنوك[17].

2.4 التحرير المالي و علاقته بانتشار الازمات المالية:

اثبت العديد من الدراسات العلاقة بين التحرير المالي و الازمات المالية و من بين هذه الدراسات ، دراسة Kaminski ((Reinhrt et سنة 1996 و التي اجريت على 20 دولة اسوية و في اوربا من السنوات السبعينيات الى منتصف التسعينيات و توصل الباحثان من خلالها الى ان زيادة الحركة العامة للتحرير تؤدي في الغالب حدوث ازمات بنكية ، و كذلك دراسة (Detragiache et Demiguc – Kund) سنة 1998 و توصلت الى ان عمليات التحرير المالي يتبعها وقوع ازمات على مستوى القطاع المالي[18] .

ان التحرير السوق المالي المتسارع ، غير الوقائي بعد فترة كبيرة من الانغلاق و التقيد قد يؤدي الى حدوث الازمات المالية فمثلا عند تحرير اسعار الفائدة فان المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بعا في ظل تقييد اسعارها . و يترافق ذلك ايضا مع التوسع في منح الائتمان و الي بدوره يؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة المحلية خصوصا القروض العقارية او القروض المخصصة للاستثمار في سوق الاوراق المالية . كذلك فان التحرير المالي يؤدي الى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف و القطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في غير مهيأة لها و قبول انواع جديدة من المخاطر قد لا تتوفر لها الموارد او الخبرات الازمة للتعامل مع هذه النشاطات و المخاطر الجديد[19].

3.4 أزمة الرهن العقاري:

ازدهرت سوق العقارات في الولايات المتحدة الامريكية ازدهارا كبيرا قبل عدة اعوام من الازمة ، و ذلك بعد انفجار فقاعة اسهم شركات الانترنت و هبوط مؤشرات (ناسداك) الى مستويات قياسية و الافلاس المفاجئ لشركة ENRONللطاقة و ضياع حقوق المساهمين فيها ، و الانخفاض الحاد في اسواق المال الامركيين و بعد احداث 11 ايلول ، مما ادى بكثير من المستثمرين الى تجنب المخاطرة و اللجوء الى التعامل في الاصول العقارية لانها يعد من اكثر انواع الاصول امانا ، بسب ذلك ارتفاع كبيرا في اسعارها و تشكل فقاعة عقارية بين عامي 2001 و2005 ، فقد ادت هذه الزيادات السنوية المتكررة الى ارتفاع اسعار المساكن في الولايات المتحدة الامريكية و الاوربية من 30 تريليون دولار عام 2001 ، الى 70 تريليون في منتصف عام 2005 ترافقت هذه الزيادات في اسعار مع زيادة كبيرة في المعروض من العقارات ، و زيادة كبيرة في حجم سندات الرهن العقاري المرتبطة بها على اختلاف انواعها و خاصة السندات الضعيفة الجدارة الائتمانية [20] . مع زيادة الطلب على المساكن و العقارات بالولايات المتحدة الامريكية و ارتفاع اسعارها تبعا لذلك حفز هذا الوضع البنوك و المؤسسات المالية على زيادة حجم الاستثمارات في القطاع سواء بالتوسع في منح القروض حتى بأدنى الضمانات ، او من خلال التوسع كما و نوعا على التداول بالاوراق المالية و مشتقاتها المبتكرة و المرتبكة بها القطاع ، و هذا انطلاقا من فرضية اساسية هي : الارتفاع المستمر لاسعار المساكن و العقارات ، و لكن حدث ما لم يكن في الحسبان ، حيث انخفضت اسعار المساكن و العقارات و انفجرت فقاعة اسعار المساكن ، مهددة لإفلاس كبير من البنوك و المؤسسات المالية الامريكية ، كما امتدت شرارة هذه الازمة الى باقي البنوك و المؤسسات المالية العالمية[21].

يتضح من خلال ما تم عرضه للازمة الرهن العقاري ان التحرير المالي دون متابعة اجراءات تطبيقه قد يؤدي الى حدوث ازمات مالية تطيح بالقطاع الماليى الذي يشمل البنوك و المؤسسات المالية التي هي بدورها تتأذى و تأثر بسوء تطبيق للتحرير المالي .

خاتمة:

يعتبر الاستقرار المالي من اهم القضايا الاقتصادية المعاصرة خاصة بعد الازمة المالية العالمية و التي تعد من اخطر الازمات التي عصفت بالقطاع المالي لذا خلصت هذه الورقة البحثية ببعض النتائج و المتمثلة في :

-العمل على التركيز على الاستقرار المالي و قبل ان تقوم باجراءات التحرير المالي

-تطبيق لمبادئ الشفافية و الافصاح و ذلك لتفعيل نشاط المصارف و المؤسسات المالية ، و ذلك بالاعتماد على معايير لجنة بازل

-اعتماد المصارف و المؤسسات المالية جملة من المؤشرات تجعلها تتنبا بحدوث ازمات مالية من اجل تفاديها .

الهوامش والإحالات:

[1] - بن زيان محمد ، شكوري سيد محمد : التحرير المالي و آ ثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر – جامعة تلمسان ، ص2.

[2]- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، دور التحرير المصرفي في صلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات ، ص477.

[3]- محمد زكريا بن معزو ، كمال حمانة : قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو لاقتصادي في الجزائر باستخدم مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (2010-1970) ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، 2013، ص، 21.

[4]- بربري محمد امين ، طرشي محمد : التحريرالمالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر ، المؤتمر الدولي الثاني حول : اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، 12/11 مارس 2008 ، جامعة ورقلة ، ص ، 7.

[5]- بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، مرجع سابق ، ص ، 477.

[6]- غربي ناصر صلاح الدين : سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس ، ؤسالة ماجستير تخصص نقود ، مالية و بنوك جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، 2007/2006، ص39.

[7]- وصاف عتيقة : تطور التحرر المالي في عالمية الازمة المالية الحالية (حالة دول العربية) ، ابحاث اقتصادية و ادارية – العدد الرابع عشر 2013 ، ص ص ، 15،16.

[8]- غربي ناصر صلاح الدين ، مرجع سابق ، ص ، 40.

[9]- عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة : التحرير المالي و كفاءة الاداء المصرفي في الجزائر ، ملتقى دولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، الطبعة الثانية ، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين الاداء المالي و تحديات الاداء البيئي ، 23/22 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة الجزائر ، ص ، 144.

[10]-- ربريش عبد القادر ، طرشي محمد : التحرير المالي و عدومى الازمات المالية – ازمة الرهن العقاربى - ، ملتقى دولي الثاني حول : الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، 6/5 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة الجزائر ، ص ،6.

[11]- بن علال بلقاسم : اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2010-1970): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن ،Acte de la jeune recherche en Economie ,Societe et Culture .Lauréts du con coures FES Algérie2012 ، ص، 6.

[12]- غربي ناصر صلاح الدين : مرجع سابق ، ص، 40.

[13]- بن صلحة صليحة ، معوشي بوعلام ، مرجع سابق ، ص، ص، 478،477.

[14]- عبد الغني حريري : دور التحرير المالي في الازمات المالية و التعثر المصرفي ، ملتقى دولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،21/20اكتوبر 2009، ص ، 4.

[15]- محمد زكرياء بن معزو ، كمال حمانة ، مرجع سابق ، ص ، 21.

[16]- عبد الغني حريري ، مرجع سابق ، ص، 5.

[17]- عبد الغاني بن علي : ازمة الرهن العقاري و اثرها في الازمة المالية العالمية ، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم –الجزائر- 2010/2009 ، ص20.

[18]- وصاف عتيقة ، مرجع سابق ، ص ، ص، 6،5.

[19]- بريش عبد القادر ، طرشي محمد ، مرجع سابق ، ص، ص، 11،10.

[20]- نبال محمود قصبية : تحليل الازمة المالية العالمية الراهنة الاسباب و التداعيات و العلاج ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الاول ،2012،ص، 535.

[21]- ساعد مرابط : الازمة المالية العلمية 2008 الجذور و التداعيات ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف ،21/20 اكتوبر 2009، ص ، 10.

المراجع:

1-بن زيان محمد ، شكوري سيد محمد : التحرير المالي و آ ثره على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر – جامعة تلمسان .

2-بن طلحة صليحة ، معوش بوعلام ، دور التحرير المصرفي في صلاح المنظومة المصرفية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع و التحديات.

3-محمد زكريا بن معزو ، كمال حمانة : قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو لاقتصادي في الجزائر باستخدم مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010) ، مجلة الباحث ، العدد 13 ، 2013.

4-بربري محمد امين ، طرشي محمد : التحريرالمالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر ، المؤتمر الدولي الثاني حول : اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، 12/11 مارس 2008 ، جامعة ورقلة .

5- غربي ناصر صلاح الدين : سياسة التحرير المالي في الدول النامية دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس ، ؤسالة ماجستير تخصص نقود ، مالية و بنوك جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، 2007/2006.

6- وصاف عتيقة : تطور التحرر المالي في عالمية الازمة المالية الحالية (حالة دول العربية) ، ابحاث اقتصادية و ادارية – العدد الرابع عشر 2013 .

7- عبد الحميد بوخاري ، علي بن ساحة : التحرير المالي و كفاءة الاداء المصرفي في الجزائر ، ملتقى دولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، الطبعة الثانية ، نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين الاداء المالي و تحديات الاداء البيئي ، 23/22 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة الجزائر.

8- ربريش عبد القادر ، طرشي محمد : التحرير المالي و عدومى الازمات المالية – ازمة الرهن العقاربى - ، ملتقى دولي الثاني حول : الازمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية ، 6/5 ماي 2009 ، جامعة خميس مليانة الجزائر.

9-بن علال بلقاسم : اثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2010): دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن ،Acte de la jeune recherche en Economie ,Societe et Culture .Lauréts du con coures FES Algérie2012 .

10-فاطمة بوسالم ، اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية –حالة الجزائر -، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص ادارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة 2011/2010.

11- عبد الغني حريري : دور التحرير المالي في الازمات المالية و التعثر المصرفي ، ملتقى دولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،21/20اكتوبر 2009.

12-عبد الغاني بن علي : ازمة الرهن العقاري و اثرها في الازمة المالية العالمية ، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة دالي ابراهيم –الجزائر- 2010/2009 .

13-نبال محمود قصبية : تحليل الازمة المالية العالمية الراهنة الاسباب و التداعيات و العلاج ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 28، العدد الاول ،2012.

14-ساعد مرابط : الازمة المالية العلمية 2008 الجذور و التداعيات ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف ،21/20 اكتوبر 2009.

(نبذة مختصرة حول المقال تتضمن جميع عناصره في حدود 450 أو 500 كلمة باللغة الإنجليزية) abstract